مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

الاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية فى بعض قرى مركز أشمون بمحافظة المنوفية

محمد عبدالهادى رمضان فاضل* و حمدى أحمد محمد الحلوانى

قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي (مجتمع ريفي) – كلية الزراعة بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر

عن المقالة

تاريخ التقديم 26/ 8 /2025

تاريخ القبول 5/ 10 /2025

الملخص

استهدف البحث تحديد درجة الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من خلال أبعاده المدروسة التالية: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى, والتعرف على رأيهن فى أسباب استبعادهن المجتمعى, ومقترحاتهن من أجل عدم استبعادهن مجتمعياً, وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً, وقد أجرى البحث على عينة بلغ عددها 380مفردة بالقرى المختارة من مركز أشمون بمحافظة المنوفية, وجمعت البيانات النهائية خلال شهرى أبريل, ومايو من العام 2025م.وتم تفريغها وتحليلها بالأدوات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS. وجاءت أهم النتائج كما يلى: أن حوالى خُمسين المبحوثات (38,1%) مستوى استبعادهن المجتمعى إجمالاً متوسط, وكانت أهم أسباب الاستبعاد المجتمعى للريفيات بمنطقة البحث: النظر إلى المرأة الريفية على أنها أداة للإنجاب والتربية, وأهم مقترحات المبحوثات من أجل عدم استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث هى: اهتمام الدولة برعاية المرأة الريفية, وكذلك تبين وجود علاقات معنوية عند مستوى معنوية 0,01 بين كل من متغيرات: السن, والحالة التعليمية, والحالة العملية, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والثقة بالنفس, والطموح, والتماسك الأسرى للمبحوثات من الريفيات, وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً.

الكلمات الدالة: الاستبعاد الاجتماعى، والاستبعاد الاقتصادى، الاستبعاد السياسى, المرأة الريفية.

المقدمة ومشكلة البحث

تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية, ومحاولة الإرتقاء وإزدهار شعوبها, وذلك لمحاولة القضاء على أشكال الاستبعاد المجتمعى الذى يعد مشكلة تؤرق المجتمعات بصفة عامة, فهو من أهم الظواهر الاجتماعية الخطيرة التى تهدد كيان المجتمع, وتعمل على زعزعة إستقراره والإضرار بمصالح أفراده بدون تمييز, وهذا لما له من إنعكاسات وأبعاد خطيرة يترتب عليها آثار سلبية على استقرار البناء الاجتماعى, والإضرار بمصالح أفراده, ولهذا اهتم الكثير من علماء الاجتماع بقضية الاستبعاد المجتمعى لأنها تعتبر سبباً مباشراً فى تقسيم المجتمعات، وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالاستبعاد المجتمعى يعمل فى تضاد تام مع عملية الاندماج التى تقوم عليها المجتمعات (عياد، 2014: 7).

ولذا يعد الاستبعاد المجتمعى من أهم المفاهيم السوسيولوجية الحديثة التى بدأت فى الانتشار منذ تسعينيات القرن العشرين مع تفاقم الأزمة الاجتماعية, والذى يعبر عن أوضاع الفئات الاجتماعية التى لا تشارك فى الأنشطة الأساسية للمجتمع الذى تعيش فيه, وبالتالى تحرم من الاندماج داخل نسيج المجتمع المحيط بها, وينتشر الاستبعاد المجتمعى فى الريف والحضر, ويشمل الفقراء وبعض الأغنياء داخل المجتمع (إيناس غزال, 2015: 19).

ويجب الإشارة إلى أنه قبل ظهور مصطلح الاستبعاد المجتمعى كان هناك استخدامات لمصطلحات أخرى ذات صلة به مثل مفهوم العرق والطائفة والتمييز العنصرى والحقد الطبقى, فى حين يستخدم مصطلح الاستبعاد المجتمعى باعتباره محصلة نمط اجتماعى واقتصادى وسياسى تترابط وتتنوع بداخله الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتستند على تلاشى وتهميش بعض الأفراد أو الجماعات بصور مختلفة (هدى الديب, وسليمان, 2015: 57).

وقد عانت معظم دول العالم الثالث ومنها مجتمعنا المصرى ولعقود طويلة من كافة أشكال ومظاهر الاستبعاد المجتمعى, ولا زال هناك العديد من هذه المجتمعات تعانى حتى اليوم من هذه الظاهرة, فالاستبعاد من المشاركة السياسية والحرمان من الموارد الاقتصادية وعدم العدالة واللامساواة فى توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع تعد مؤشرات لوجود الاستبعاد المجتمعى, علاوة على الفقر والحرمان المادى الذى يعده الكثيرون أحد مظاهر الاستبعاد المجتمعى.

ويعتبر الاستبعاد المجتمعى أحد أهم أسباب ثورات الربيع العربى، فالشعوب العربية أكثر شعوب الأرض معاناة من الاستبعاد المجتمعى، وتختلف هذه المظاهر من دولة لأخرى وتتشابه معها فى أحيان كثيرة, وربما يرى البعض أن لا حاجة لنا إلى قياس مظاهر الاستبعاد المجتمعى إذ يكفى التجول ولا سيما فى أنحاء الريف وفى الصعيد والدلتا بل وبعض الأحيان فى المناطق العشوائية فى مجتمعنا المصرى ليتبين لنا حجم الحرمان والمعاناة الإنسانية والتهميش لملايين البشر والذى نتج من جراء هذا الاستبعاد (إيناس غزال, 2015: 16).

ويعرف الاستبعاد المجتمعى بأنه حرمان بعض الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على مختلف المستويات كالمشاركة فى الإنتاج والاستهلاك والعمل السياسى والتفاعل الاجتماعى والفرص التى تعزز الوصول إلى الموارد والاستفادة منها, فالاستبعاد المجتمعى ما هو إلا منظومة متكاملة لبنية اجتماعية واقتصادية وسياسية تحدد من القائم بالاستبعاد ومن المستبعد (مختار, وصلاح, 2021: 11).

وعلى الرغم من أهمية دور المرأة الريفية فى تحقيق التنمية، فإن البنية الثقافية للمجتمعات الريفية تدعم صوراً متنوعة من إقصاء وتهميش المرأة, حيث يتم دعم فكرة مؤداها أن دور النساء ينحصر فى الأدوار التقليدية المتمثلة فى الإنجاب وتربية الأبناء وإدارة شئون المنزل, كما تدعم الأسر الريفية فكرة أخرى تعزز ذلك الإقصاء تتضمن فكرة أن المرأة ليست شريكاً كاملاً للرجل وأنها أقل منه, وترى عدم ضرورة لدخولها المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى (حنان كشك, 2023: 345).

وبتحليل واقع المجتمع المصرى الراهن يتضح أنه على الرغم من أن المرأة هى نصف المجتمع إلا أنها لا تلقى فى معظم المجتمعات العربية وخاصة فى مصر حظ الرجل من المكانة الاجتماعية والثقافية، وتعانى من مشكلات متعددة على كافة المستويات على الرغم من المناداة بحرية المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة فى المجتمع, وهذه المشكلات ناتجة عن عدم التكافؤ فى توزيع القوة، كما أنها تفتقر إلى التعليم, والخبرة، والمعارف، وتعانى أيضاً من تناقض معرفى بين ما هو سائد ومنتشر فى المجتمع وبين ما تكتسبه من ثقافة، ويرجع ذلك إلى أن التنشئة الاجتماعية فى المجتمع تأتى فى منظومة الثقافة التى تعتمد على مفاهيم الفصل النوعى فى الأدوار بين الذكور والإناث منذ الطفولة، ويرجع أيضاً إلى الموروث الثقافى الذى أدى إلى قناعة المرأة وتكيفها بوضعها المتدنى وضعف نشاطاتها العامة وبحثها عن لقمة العيش الذى يمثل الشغل الشاغل بالنسبة لها ولمن تعول من أسرتها (إيناس غزال, 2015: 26).

وتؤكد نتائج الدراسات التى أجريت على القرية المصرية على أن المرأة الريفية تعانى من الحرمان من المشاركة الاجتماعية لأسباب عديدة منها: الأمية, ونقص الوعى الاجتماعى أو تزييفه, والحرمان من المشاركة، بالإضافة إلى تأثير بعض العادات والتقاليد الريفية، فضلا عن انخفاض المستوى الصحى وفقر الدخل والقدرات, ويمكن تفسير ذلك فى ضوء بعض العوامل التى تحكم وتضبط عملية المشاركة فى القرية المصرية, وهى حيازة الثروة أو القوى الاقتصادية والتعليمية والانتماء العائلى والقرابى وامتداده بين الأجيال, وبالتالى فإن حائزى القوة بأشكالها الاقتصادية, والسياسية والتعليمية هم أيضاً الذين يحتكرون المشاركة ويسيطرون على كل مجالاتها فى القرية المصرية مما يعنى انعدام فرص المشاركة أمام المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة (الرامخ, 2012: 18).

وفى النهاية يمكن القول بأن واقع الاستبعاد المجتمعى الذى تعانى منه المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة لا ينعكس بالسلب على المرأة وحدها, وإنما ينعكس على التنمية المستدامة بأكملها لما يشكله حجم المرأة على مستوى الموارد البشرية من أهمية كمياً ونوعياً, ولهذا يسعى هذا البحث كمحاولة علمية للتعرف على درجة الاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية بمنطقة البحث, وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الأتية:-

1- ما هى درجة الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات, وذلك من خلال أبعاده المدروسة التالية: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى؟

*الباحث المسئول عن التواصل

البريد الالكترونى: mohamedfadel@azhar.edu.eg

DOI: 10.21608/jaess.2025.417741.1424

2- ما هو رأى المبحوثات فى أسباب استبعادهن المجتمعى؟
3- ما هى مقترحات المبحوثات من أجل عدم إستبعادهن المجتمعى؟

أهداف البحث: تحددت أهداف البحث فيما يلى:-

1- تحديد درجة الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات, وذلك من خلال أبعاده المدروسة التالية: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى.
2- التعرف على رأى المبحوثات فى أسباب استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث.
3- التعرف على مقترحات المبحوثات من أجل الحد من إستبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث.
4- تحديد معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وهى: السن, والحالة التعليمية, والحالة العملية, وعدد أفراد الأسرة, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والانفتاح الثقافى, والثقة بالنفس, والطموح, والتماسك الأسرى, وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً بمنطقة البحث.

الإطار النظرى والمرجعى للبحث:

- مفهوم الاستبعاد المجتمعى: Social Exclusion Concept

يعرف الاستبعاد على أنه حرمان الشخص من التفاعل الاجتماعى الملائم والسوى, ولذلك لايحدث الاستبعاد عندما يستبعد أحد الأشخاص من جماعة اجتماعية أو علاقة اجتماعية وحسب, بل عندما يحرم أيضاً من دور اجتماعى أو مجموعة علاقات مناسبة (غيث, 2006: 350).

أما الاستبعاد المجتمعى فيعرف فى أبسط صوره بأنه: إبعاد لبعض أفراد المجتمع من المشاركة بفاعلية فى جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعدم الحصول على الموارد بشكل عادل, والحرمان من الحقوق والفرص التى تعزز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها, والاستفادة منها (Peace, 2001: 19).

ويرى Lakshmanasamy (2013: 23) أن الاستبعاد المجتمعى هو عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث إنه ينطوى على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة فى العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الأفراد فى المجتمع سواء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية, أوالثقافية والسياسية، إذ إنه يؤثر فى كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماسك فى المجتمع ككل.

ويعرف الاستبعاد المجتمعى بأنه ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن دراستها بمعزل عن البناء الاجتماعى، والذى يعبر عن عدم المساواة الناجمة عن العزلة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وذلك من خلال الحرمان من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية (إيناس غزال, 2015: 21).

وأيضاً يعرف الاستبعاد المجتمعى بأنه وضع متدن تحرم من خلاله المرأة من التمتع بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية ويحرمها من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمشاركة بقوة فى الحياة الاجتماعية (حنان كشك, 2023: 356).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستبعاد المجتمعى يقصد به طرد بعض أفراد المجتمع خارج المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, فالاستبعاد المجتمعى بكل صوره وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس مجرد مشكلة تحتاج إلى هندسة اجتماعية للتعامل معها، إنما هو مشكلة هيكلية تقوم على الاختلاف فى درجات القوة داخلياً وخارجياً، ذلك لأن الاستبعاد يعكس غياب مشاركة الأفراد وتوقف الدور الذى تقوم به الشبكات الاجتماعية فى الربط بين القوى المجتمعية من جهة، وإبراز مصالح وأصوات القوى المجتمعية للدولة من جهة أخرى, الأمر الذى يراكم اللامساواة الاجتماعية ويدفع المجتمع إلى العزلة والضعف.

مجالات الاستبعاد المجتمعى:

يذكر كل من Luis Frota (2007: 9), وهدى الديب, وسليمان (2015: 59) أن مجالات الاستبعاد المجتمعى تتعدد إلى ثلاثة مجالات, وهى كما يلى:

1- الاستبعاد الاجتماعى: وفيه يتم تقييد الوصول إلى البنية التحتية, والخدمات, والمرافق, والاستهلاك, والخدمات الاجتماعية, والضمان الاجتماعى، والحماية, والسلامة العامة, والتماسك الاجتماعى, والتفاعل الاجتماعى، ويرتبط بوضع الفرد فى المجتمع ، مما يؤدى ذلك إلى التمزق فى النسيج الاجتماعى والتضامن.

2- الاستبعاد الاقتصادى: وهو يظهر فى الحرمان من الإنتاج مثل الأرض, أو الأدوات, ومن مجموعة واسعة من فرص المعيشة، وهو ينتج مباشرة من الفقر مثل الاستبعاد من العمل، وبالتالى الحرمان من دخل ثابت ومنتظم.

3- الاستبعاد السياسى: وهو تقييد الوصول إلى التنظيم, والتشاور، واتخاذ القرارات، وحقوق ومسئوليات المواطنين, ويرتبط بوضع بعض فئات المجتمع مثل النساء, والمجموعات العرقية والدينية المحرومون من المشاركة السياسية, والقليات, أو المهاجرين.

أنواع الاستبعاد المجتمعى:

يشير كل من بدرة عاشور, وأحمد فريجة (2019: 100) إلى أن هناك نوعين من الاستبعاد المجتمعى فى المجتمعات المعاصرة, أى أن له وجهان متقابلان أولهما وأوسعهما هو الاستبعاد الجبرى, أما النوع الثانى هو الاستبعاد الطوعى:

1- الاستبعاد المجتمعى الجبرى: هو ذلك النوع الأكثر انتشاراً من الاستبعاد, وهو الذى يركز على الاستبعاد فى الطبقات الفقيرة والمحرومة والطبقات المهمشة بمعناها الواسع, فالمستبعدون جبرياً أجبرتهم الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية على ذلك, وهم يعانون حرماناً اقتصادياً يظهر فى المسكن والمأكل والملبس وغيره.

2- الاستبعاد المجتمعى الطوعى: هو ذلك الذى ينتج عن وجود رغبة داخل الأفراد أو الجماعات أو الإثنيات أو العشائر بعدم المشاركة فى الفعاليات المجتمعية بمعنى آخر عدم التفاعل الدائم بصورة قصديه مع من وهم خارج مكوناتهم الأولية, وهذا النوع من الاستبعاد تتميز به الفئات الموجودة فى قمة المجتمع وهو الاستبعاد الإرادى الذى يرجع إلى امتلاك الموارد الاقتصادية للانسحاب من المجتمع الكبير بمثابة الشرط الضرورى لهذا النوع من الاستبعاد.

أبعاد وسمات الاستبعاد المجتمعى:

يذكر حنين (2020: 12) أن أبعاد الاستبعاد المجتمعى تتمثل فيما يلى:

1- عدم الاستهلاك: أى عدم القدرة على شراء السلع والحاجات والاستفادة من الخدمات وامتلاك السكن, وينتج بسبب الفقر مثل الاستبعاد من العمل والحرمان من وجود دخل ثابت ومنتظم.

2- عدم الحيازة: أى لا يستفيد الفرد من نظام توفير مثل امتلاك مدخرات وراتب تقاعد وملاذ وقت الأزمات.

3- عدم المشاركة: أى عدم القدرة على الاندماج فى الأنشطة السياسية الاقتصادية والاجتماعية من خلال فرص العمل, وضمان الدخل والحصول على التعليم والاستفادة من الخدمات العامة.

4- عدم المشاركة السياسية: ويتعلق بالعرق والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان, أى أن الأفراد المستبعدون لا يساهمون فى صنع القرار على المستويين المحلى والوطنى, وبالتالى ضعف التفاعل مع المجتمع المحلى والوطنى.

5- عدم التفاعل الاجتماعى والأسرى: ويتعلق بوضع الفرد فى المجتمع، والتمزق فى النسيج الاجتماعى له، وضعف الحماية والتضامن والتكامل المجتمعى.

أما سمات الاستبعاد المجتمعى فيرى كل من هدى الديب, وسليمان (2015: 60) أنها تتمثل فيما يلى:

1- شكل الاتصال؛ والتى يتحدد من خلاله طبيعة العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع أو التباعد بينهما, وكذلك المشاركة المجتمعية غير المتكافئة.
2- الدينامكية والتراكمية؛ فالاستبعاد المجتمعى يتسم بالعمليات التراكمية والتطورية التى يتم من خلالها تشكيل هذه المنظومة.
3- النسبية؛ وذلك لأن الاستبعاد المجتمعى يختلف من مجتمع إلى آخر على حسب المعايير المجتمعية، ومن ثم فإن تقييم وقياس مؤشرات الاستبعاد المجتمعى يختلف من حيث الزمان والمكان, أى ليس الحكم مطلقاً.
4- تعددية الأبعاد؛ فالاستبعاد المجتمعى يتحدد بأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وجغرافية, وكذلك المواطنة.
5- القوة؛ حيث أن الاستبعاد المجتمعى يعبر عن إرادة أصحاب القوة القادرين على السيطرة وعلى اتخاذ القرار وتنفيذه.

مظاهر الاستبعاد المجتمعى:

يرى كل من بدرة عاشور, وأحمد فريجة (2019: 97), وحنان كشك (2023: 355) أن الاستبعاد المجتمعى يستخدم للتعبير عن ثلاثة مظاهر وهى كما يلى:

1- التميز: حيث يقصد بالتمييز العمليات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والثقافية التى تميز بين الناس, وهذا التمييز يمكن أن يعوق الحراك الاجتماعى ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

2- الحرمان: ويقصد بالحرمان ليس فقط الحرمان المادى الناتج من عدم قدرة الأسرة على سد الاحتياجات الأساسية, أو إعالة الذات والأسرة، بل المساس بالحق فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وعدم الاعتراف بهذا الحق.

3- عدم التمكين: ويقصد بعدم التمكين مجموعة من عوامل التمييز أو ظروف الحرمان التى تحد من قدرة الأفراد أو المجموعات على تحقيق تغيير فى ظروفهم المعيشية, أى الانخراط فى المجال العام للمجتمع بأسره (جون هيلز, 2007: 27).

التوجهات النظرية: المداخل النظرية لدراسة الاستبعاد المجتمعى:

1- نظرية الحاجات الإنسانية: تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التى قدمها ماسلو Maslow أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم سلم هرمى، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير, ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسى للإنسان الذى يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغى إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمى (العزبى، ١٩٩٩: 41).

واستناداً إلى هذه النظرية يمكن القول أن درجة الاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية تتباين وفقاً للمستوى الذى توجد عنده من هرم الحاجات الإنسانية, فبعضهن مُستبعد من إشباع الحاجات الفسيولوجية, والبعض الأخر مُستبعد من إشباع الحاجة إلى الأمن ، فى حين تُستبعد فئة ثالثة من اشباع الحاجة إلى تأكيد الذات وهكذا, وعلى ذلك يتضح أن التباين فى درجة الاستبعاد المجتمعى من اشباع الحاجات الإنسانية للمرأة الريفية وفقاً لهذه النظرية يتوقف على بعض الخصائص والسمات المميزة لها مثل:

العمر, والمستوى التعليمى، والحالة الزواجية, والانفتاح الثقافى، والحالة المهنية, والمستوى المعيشى، ومستوى الطموح.

2- نظرية ثقافة الفقر: تفسر تلك النظرية التى وضع دعائمها "أوسكار لويس" الفقر كقضية ترتبط بثقافة معينة يعتنقها الفقراء والتى بدورها تحول دون تخلصهم من وثاق الفقر والتهميش, وأنهم مسلوبى الإرادة والرغبة المطلوبة للخروج من حالة العوز الاجتماعى والاقتصادى والسياسى, كما ترتبط تلك الثقافة بنمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، كما أن تلك الثقافة تتداول من جيل إلى أخر، وتتأثر بطبيعة التنشئة الاجتماعية وتوارث الفقر، ومن ثم تظهر ضرورة دعم الجهود الموجهة نحو العمل على تغيير ثقافة الفقر عبر تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيش تحت وطأتها الفقراء عبر دعم استراتيجية التمكين بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم (صفاء السيد, 2023: 81).

وفى ضوء هذه النظرية يمكن تفسير ظاهرة الاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية باعتبارها شريحة فقيرة تقع تحت وطأة الفقر وذات ثقافة صعبة تفتقر إلى معرفة حقوقها والموارد والفرص المتاحة لها فى المجتمع, وعدم قدرتها على الحصول على البرامج والمشروعات التى تساهم فى تحسين ظروفها المعيشية, وعدم إفساح المجال أمامها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية والتثقيفية التى تتلائم مع طبيعة ظروفها الأسرية والمجتمعية ولمن تعول ومحاربة الأنماط الفكرية الخاطئة التى قد تؤمن بها المرأة الريفية وتعديلها.

وعلى الرغم من تعدد وتباين المداخل النظرية التى تناولت بالتحليل والتفسير مختلف القضايا المرتبطة بالمرأة وخاصة فيما يتعلق بالاستبعاد المجتمعى, يرى جون هيلز أن الاستبعاد المجتمعى يمثل انتهاكاً لقيمة العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يساهم فى خلق فرص مهنية وتعليمية غير متكافئة، حيث أنه يعد فى حد ذاته حاجزاً يحول دون تكافؤ الفرص التعليمية والصحية والتوظيف وحتى على الصعيد السياسى (جون هليز، 2007: 20).

ولذلك يمكن القول أن الاستبعاد المجتمعى لشريحة ما فى المجتمع يتشكل من حصاد بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية متدنية, فهو حرمان مستمر وليس شأناً عارضاً, بل أزمة متعددة الأبعاد والمكونات تنطوى على حرمان من التعليم والثقافة, ومن أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة, والرعاية الصحية, ومن المشاركة فى مجالات العمل والإنتاج, ومن الاستهلاك الحقيقى الذى تتطلع إليه الأغلبية التى لا تملك، ومن المشاركة فى الاهتمام بالشأن العام مما يشكل تكيفاً واندماجاً مع الأوضاع المتردية، ويعد هذا ثقافة أو أسلوب حياة يتوارثه كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والتى تحول دون التغيير، وكذلك دون الخروج من حلقة الإقصاء والتهميش، لذا يعد الوسط الاجتماعى المحيط أو البنية الاجتماعية والاقتصادية المتردية هى المسئول الرئيسى عن فقر وإقصاء وتهميش هذه الشرائح المعدمة الذين يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون من أجل الحصول على لقمة العيش (إيناس غزال, 2015: 25).

- الدراسات السابقة التى تتعلق بموضوع البحث:

1- دارسة الضبع (2011): واستهدفت الوقوف على أهم مؤشرات تهميش المرأة فى المجتمع المصرى، وطبقت على عينة غرضية قوامها 300 مفردة وزعت بالتساوى بين الريف والحضر, وتوصلت الدارسة إلى أن النساء الأميات هن الأكثر تهميشاً مقارنة بباقى المستويات التعليمية الأخرى، الأمر الذى حد من أدوار المرأة وجعلها حبيسة الأدوار التقليدية التى تتمثل فى الإنجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية وعدم مشاركتها فى الحياة العامة.

2- دراسة عبدالحافظ (2014): والتى استهدفت التعرف على مستوى كل من المشاركة الاجتماعية, والمشاركة فى مشروعات التنمية, والمشاركة السياسية لدى المبحوثين المستبعدون اجتماعياً, وقد أجرى هذا البحث فى قرية أبو الهدر مركز ديروط بمحافظة أسيوط, وطبقت الدارسة على عينة مكونة من 120 مفردة, وتم جمع البيانات من المبحوثين بإستخدام أسلوب الإستبيان مع المقابلة الشخصية، وكشفت النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين مستوى مشاركتهم الاجتماعية عالية, كان أكثر من نصف المبحوثين مستوى مشاركتهم فى مشروعات التنمية منخفضة, بينما كان أكثر من نصف المبحوثين بقليل مستوى مشاركتهم السياسية متوسطة.

3- دراسة إيناس غزال (2015): وسعت هذه الدراسة إلى التوصل لهدف رئيسى مؤداه تقديم صورة عامة وحميمية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة المعيلة فى قطاع العمل غير الرسمى فى مجتمعنا المصرى من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة والمشكلات التى تواجهها، وكذلك التعرف على الملامح المستقبلية المتوقعة لهذه الظاهرة, وذلك على عينة عمدية حجمها 50 مفردة من نساء معيلات فى منطمة سوق باكوس فى مدينة الإسكندرية كمجال للعمل فى القطاع غير الرسمى، وذلك باستخدام استمارة المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات, وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها تدنى أوضاع المرأة التى تلتحق بهذا النوع من العمل بحثاً عن لقمة العيش وخاصة فى ظل زيادة الفقر والحرمان المادى, وهذا يمثل عملية منظمة للاستبعاد الاجتماعى, ولذا توصى الدراسة بضمان حصول المستبعدين على حصتهم العادلة من الاحتياجات الضرورية من رعاية غذائية وصحية وتعليم وتأمين اجتماعى لتدعيم دور التنمية فى مصر.

4- دارسة رمضان (2016): والتى حاولت أيضاً الوقوف على المؤشرت الدالة على اقصاء المرأة المهمشة فى المجتمع المصرى فى كل من الريف والحضر، وطبقت الدارسة على عينة مكونة من 240 مفردة, وكشفت النتائج أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً دالاً على اقصاء المرأة المهمشة أهمها: خضوع المرأة لسيطرة الذكور من أفراد الأسرة, ومحدودية مشاركة المرأة فى اتخاذ قرارت داخل الأسرة, وقلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجال.

5- دراسة عبد العزيز (2021): والتى استهدفت دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن من خلال مجموعة من الأهداف المرتبطة بالعمل على تحقيق العدالة فى الفرص المتاحة للغارمات المفرج عنهن, والعدالة فى توزيع الخدمات وتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمساواة فى الحقوق والواجبات, وصولاً إلى بناء تصور مهنى مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من أى شكل من أشكال التهميش أو الاستبعاد الاجتماعى نتيجة للفقر أو البطالة أو ضعف الدخل أو الأمية أو العودة للجريمة.

6- دراسة صفاء السيد (2023): والتى استهدفت بناء مقياس للاستبعادالاجتماعى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم بأبعاده المختلفة (الاستبعاد الاجتماعى- الاستبعاد الاقتصادى- الاستبعاد السياسى- درجة الاستبعاد الكلية) بمنطقة الدراسة, وكذلك تحديد الأهمية النسبية لكل محور من المحاور المستخدمة فى قياس الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية، والتعرف على الأسباب التى تؤدى إلى الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات بمنطقة الدراسة, ولإجراء الدراسة تم اختيار عينة عشوائية منتظمة قوامها 300 سيدة ريفية, بواقع 160 مبحوثة بقرية قصر رشوان, و140 مبحوثة بقرية دار السلام, وقد تمثلت أهم النتائج فى أن معاملات ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية ومحاوره الفرعية كانت جميعها مرتفعة نسبياً, وأن غالبية السيدات بعينة الدراسة يحدث لهن استبعاد اقتصادى بدرجة متوسطة ومرتفعة, وكذلك غالبية السيدات بعينة الدراسة يحدث لهن استبعاد اجتماعى بدرجة متوسطة ومرتفعة, وأن أكثر من نصف المبحوثات يحدث لهن استبعاد سياسى بدرجة مرتفعة.

7- دراسة حنان كشك (2023): والتى توصلت لرصد مظاهر وآليات التهميش المتعددة التى تعانى منها المرأة الريفية فى المجتمع المصرى وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة، والوقوف على تأثير التهميش التى تتعرض له المرأة الريفية على علاقاتها الاجتماعية واحساسها بالتقدير داخل أسرتها, واعتمدت على منهج المسح الاجتماعى بالعينة, وتمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات فى استمارة الاستبيان، وطبقت الدارسة الميدانية فى ريف محافظة المنيا، وقد تم اختيار عينة مكونة من 311 سيدة ريفية, وقد تمثلت أهم نتائج الدارسة فيما يلى: أن هناك العديد من مظاهر التهميش الاقتصادى التى تتعرض لها المرأة الريفية من أهمها: عدم وجود عمل مناسب ذى دخل ثابت أو الاشتغال بالأعمال الهامشية التى لا تدر دخلاً ثابتاً وتعمل على تدنى الوضع الاقتصادى لها, وكذلك عدم قدرتها على التحكم فى مواردها الاقتصادية, وعدم قدرتها على تكوين مدخرات، وقلة فرص حصولهن على التعليم الجيد, وضعف إعدادهن لسوق العمل, بالإضافة إلى عدم قدرتها على المشاركة فى القرارت الاقتصادية داخل الأسرة والتى غالباً ما ينفرد بها الرجال دون النساء, وتمثلت أهم آليات التهميش الاجتماعى الذى تتعرض له المرأة الريفية فى أساليب التنشئة الاجتماعية والموروثات الثقافية السائدة التى تفرق بين الذكور والإناث فى الحقوق والواجبات والتى تعمل على إبعادها بصورة كبيرة عن المشاركة فى أنشطة الحياة العامة, كما أظهرت نتائج الدارسة الميدانية أن المرأة فى الريف لا تلقى التقدير الكافى من أفراد أسرتها, كما أنها تخضع لتحكم باقى أفراد أسرتها من الذكور بصورة واضحة.

عمق البحث واتساعه:

نظراً لتعدد مؤشرات قياس الاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية, فقد اقتصر الباحث على دراسة بعض هذه المؤشرات, وكل مؤشر منها تم قياسه بمجموعة من العبارات, وذلك على النحو التالى:-

1- الاستبعاد الاجتماعى: متضمناً عدداً من العبارات التى تعكس مدى الاستبعاد الاجتماعى للمبحوثات من الريفيات.

2- الاستبعاد الاقتصادى: متضمناً عدداً من العبارات التى تعكس مدى الاستبعاد الاقتصادى للمبحوثات من الريفيات.

3- الاستبعاد السياسى: متضمناً عدداً من العبارات التى تعكس مدى الاستبعاد السياسى للمبحوثات من الريفيات.

التعاريف الإجرائية:

1- الاستبعاد المجتمعى: يُقصد به "مجموعة من المؤشرات عددها ثلاثة, مجموع درجاتهم تعطى الدرجة الإجمالية للاستبعاد المجتمعى للمرأة الريفية بمنطقة البحث وهى: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى".

2- الاستبعاد الاجتماعى: يُقصد به "التهميش أو الإقصاء وحرمان المرأة الريفية من المشاركة والتفاعل الايجابى فى الوسط الاجتماعى, وعدم تمكينها من الخدمات الصحية الجيدة, وتمييز الأسرة بين الذكور والإناث فى مختلف أنشطة

الحياة الإنسانية, والحرمان من التعليم, والزواج المبكر, وحرمانها من الإنخراط فى المجتمع أو ممارسة بعض أدوارها الاجتماعية".

3- الاستبعاد الاقتصادى: يُقصد به "التهميش أو الإقصاء وحرمان المرأة الريفية من العمل, وعدم توفر فرص عمل مناسبة لها, وتقييد حرية تصرفها فى دخلها وممتلكاتها, ومنعها من الوصول إلى مواردها المادية والإستفادة منها لتحسين مستوى معيشتيها، وعدم قدرتها على تملك وسائل الإنتاج, أو أى مصدر للدخل لإشباع احتياجاتها الأساسية".

4- الاستبعاد السياسى: يُقصد به "التهميش أو الإقصاء وحرمان المرأة الريفية من المشاركة والانخراط فى العمل السياسى سواء بالإدلاء بأصواتها فى الانتخابات أو ترشحها فيها، أو حضورها الندوات والمؤتمرات، وضعف نسبة عضويتها فى الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى, وانخفاض تمثيلها فى مواقع اتخاذ القرارات".

5- المرأة الريفية: يُقصد بها "السيدات اللواتى يقطن المناطق الريفية".

الفرض البحثى: لتحقيق الهدف الرابع من أهداف البحث تم وضع الفرض البحثى التالى:

"توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وهى: السن, والحالة التعليمية, والحالة العملية, وعدد أفراد الأسرة, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والانفتاح الثقافى, والتماسك الأسرى, والثقة بالنفس, والطموح, وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً".

ولاختبار هذا الفرض البحثى تم وضعه فى الصورة الصفرية له.

الطريقة البحثية

1- منطقة البحث:

أُجرى هذا البحث بمركز أشمون- محافظة المنوفية كمجال جغرافياً, حيث يبلغ إجمالى سكانه 906,597 نسمة, بواقع 471,912 نسمة ذكور, و 434,685 نسمة إناث "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر, 2024", وللتمثيل الجيد لمنطقة البحث تم اتباع الخطوات التالية:-

1- تم تحديد عدد النساء الريفيات بكل قرية من قرى مركز أشمون من واقع بيانات التعداد السكانى لعام 2024(جدول رقم 1).

2- تم ترتيب قرى المركز تنازلياً وفقاً لعدد النساء الريفيات (جدول رقم 1).

3- تم تقسيم قرى مركز أشمون إلى ثلاث مستويات فئة القرى المستوى المرتفع, وفئة القرى المستوى المتوسط, وفئة القرى المستوى المنخفض من حيث عدد النساء الريفيات (جدول رقم 1).

4- تم اختيار قرية عشوائياً من كل فئة فكانت (قرية سمادون من فئة المستوى المرتفع, وقرية سنتريس من فئة المستوى المتوسط, وقرية الحلواصى من فئة المستوى المنخفض) (جدول 1).

جدول 1. بيان بعدد النساء الريفيات بكل قرية من قرى مركز أشمون مرتبه تنازلياً.

م	اسم القرية	عدد النساء الريفيات	م	اسم القرية	عدد النساء الريفيات	م	اسم القرية	عدد النساء الريفيات
1	سمادون	30326	19	بوهة شطانوف	6679	37	كفر قورص	4320
2	طليا	18282	20	الخور	6408	38	النعناعية	4276
3	جريس	18233	21	سملاى	6293	39	كفر الطرانية	3979
4	شطانوف	16613	22	أبوعوالى	6260	40	قورص	3890
5	سبك الأحد	16266	23	شنواى	5939	41	كفر صراوه	3684
6	شما	14871	24	كفر الفرعونية	5850	42	الغنامية	3304
7	شنشور	14310	25	شعشاع	5694	43	سهواج	3302
8	البرانية	12398	26	الفرعونية	5330	44	منيل دويب	3256
9	سنتريس	12341	27	مؤنسة	5327	45	الحلواصى	3218
10	طهواى	12255	28	أبو رقبة	5003	46	كفر أبو محمود	2574
11	دروه	12139	29	منشأة جريس	4996	47	منيل جويدة	2451
12	صراوة	8617	30	الكوادى	4880	48	لبيشة	1865
13	محلة سبك	8044	31	ساقية المنقدى	4844	49	براشيم	1798
14	مجرى وكفر مجاهد	7589	32	رملة الأنجب	4810	50	كفر الغريب	1739
15	كفر الحما	7589	33	منيل عروس	4632	51	كفر أبو رقبة	1618
16	دلهمو	7502	34	كفر منصور	4484	52	كفر السيد	732
17	شوشاى	7104	35	الأنجب	4475	53	كوم عياد	964
18	ساقية أبو شعرة	6885	36	القناطرين	4389	54	كفرعون	886

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر 2024, النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت, إصدار يوليو 2024م, بيانات غير منشورة.

2- شاملة وعينة البحث:

تمثلت شاملة البحث فى عدد النساء الريفيات بالقرى المختارة وهم قرية سمادون, وقرية سنتريس, وقرية الحلواصى من مركز أشمون بمحافظة المنوفية والبالغ عددهم 45885 (شاملة البحث).

ولتحديد حجم عينة البحث من الشاملة تم استخدام معادلة كريجسى ومورجان Krejcie & Morgan (1970:79), حيث أسفر تطبيق المعادلة عن عينة بلغ عددها 380 مفردة تم توزيعهم على القرى المختارة للبحث مستخدماً لذلك قانون النسبة والتناسب وفقاً لعدد النساء الريفيات بكل قرية (جدول 2).

جدول 2.بيان بتوزيع شاملة البحث وعينته بالقرى المختارة من مركز أشمون وفقاً لعدد النساء الريفيات.

م	المحافظة	المركز	القرى المختارة	عدد النساء الريفيات	العينة المختارة
1	المنوفية	أشمون	1- سمادون	المستوى المرتفع 30326	252
			2- سنتريس	المستوى المتوسط 12341	102
			3- الحلواصى	المستوى المنخفض 3218	26
إجمالى القرى والعينة المختارة				45885	380

3- أدوات القياس والمعالجة الكمية للبيانات:

فى ضوء أهداف البحث السابقة، تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية، وقد تضمنت هذه الإستمارة ثلاثة أقسام هى:

القسم الأول: المتغيرات المستقلة للمبحوثات وشملت:

1- السن: تم قياسه بسؤال المبحوثة عن سنها وقت جمع البيانات، وتم التعبير عنه بالرقم الخام.

2- الحالة التعليمية: تم تقسيم المبحوثات وفقاً لحالتهم التعليمية إلى الفئات التالية: أمية, وتقرأ وتكتب, وإبتدائية, وإعدادية, ومؤهل متوسط, ومؤهل فوق المتوسط, ومؤهل عالى، وأعطيت الاستجابات على الترتيب ترميز (صفر, و1، و2، و3، و4، و5، و6).

3- الحالة العملية: تم تقسيم المبحوثات وفقاً لحالتهم المهنية إلى الفئات التالية: لا تعمل, وتعمل بمهنة غير زراعية, وتعمل بمهنة زراعية, وأعطيت الاستجابات على الترتيب ترميز (صفر، و1, و2).

4- عدد أفراد الأسرة: تم سؤال المبحوثات عن عدد أفراد أسرتهن، وتم التعبير عنه بالرقم الخام.

5- الدخل الشهرى للأسرة تقريباً: تم قياسه بسؤال المبحوثات عن قيمة إجمالى الإيرادات النقدية التى تتحصل الأسرة عليها شهرياً مقدراً بالجنيه المصرى, وذلك وقت جمع البيانات, واستخدم كرقم خام كما هو, وعليه تم توزيع المبحوثات وفقاً للدخل الشهرى للأسرة تقريباً إلى الفئات التالية: دخل مُنخفض, ودخل مُتوسط, ودخل مُرتفع.

6- الإنفتاح الثقافى: تم قياسه باستقصاء رأى المبحوثات على 6 عبارات تعكس مدى انفتاحهن الثقافى هى: الاستماع للراديو، ومشاهدة التليفزيون، وقراءة الصحف والمجلات على المواقع الإلكترونية، والتردد على المكتبات العامة للقراءة، وحضور الندوات والمعارض والمؤتمرات الزراعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعى، وذلك على مقياس يتكون من أربعة مستويات هى: دائماً, وأحياناً, ونادراً, ولا, وأعطيت الاستجابات على الترتيب ترميز (4, 3, 2, 1), وبعد ذلك جمعت الدرجة الإجمالية لتعبر عن درجة الإنفتاح الثقافى للمبحوثات, وقد بلغ الحد الأدنى للمدى النظرى للإنفتاح الثقافى 6 درجات, وحده الأعلى 24 درجة, وعليه تم تقسيم المبحوثات وفقاً لمستوى إنفتاحهن الثقافى إلى ثلاث فئات هى: مُنخفض, ومُتوسط, ومُرتفع.

7- التماسك الأسرى: تم قياسه باستقصاء رأى المبحوثات على 8 عبارات تعكس مدى تماسكهن الأسرى وهى: بيحصل خلاف داخل أسرتى، أحكى أسرارى لصديقة لى ولا أحكيها لأسرتى، وأسرتى الصغير فيها بيحترم الكبير، وألتزم بتنفيذ ما تتخذه أسرتى من قرارات، ولو فيه مشكلة فى أسرتى الكل بيساعد فى حلها، وأسرتى فى وقت الأزمة بتقف كلها مع بعضها، وتقضى أسرتى الأجازات والعطلات الرسمية مجتمعه، ولو فيه أزمة فى أسرتى كل واحد بيقول يالا نفسى. وذلك على ذات المقياس السابق, وبعد ذلك جمعت الدرجة الإجمالية لتعبر عن درجة التماسك الأسرى للمبحوثات, وقد بلغ الحد الأدنى للمدى النظرى للتماسك الأسرى 8 درجات, وحده الأعلى 32 درجة, وعليه

تم تقسيم المبحوثات وفقاً لمستوى تماسكهن الأسرى إلى ثلاث فئات هى: مُنخفض, ومُتوسط, ومُرتفع.

8- الثقة بالنفس: تم قياسه باستقصاء رأى المبحوثات على 8 عبارات تعكس مدى ثقتهن بأنفسهن هى: أؤمن بأن الفشل أكبر دافع للنجاح، وأضع أهدافى لنفسى ولا أحتاج مساعدة الآخرين، وأشعر أن معظم آرائى صحيحة وسليمة، ولا أثق فى قدرتى وإمكانياتى للقيام بأى عمل، وأرتبك لو اتكلمت قدام عدد كبير من الناس، وأشعر بالاضطراب عندما تواجهنى أى مشكلة، وأتجنب الصعوبات ولا أواجهها، ولو كلفت بأى مهمة فى شغلى أقوم بيها على أكمل وجه.وذلك على مقياس يتكون من ثلاثة مستويات هى: موافقة, وإلى حد ما, وغير موافقة, وأعطيت الاستجابات على الترتيب ترميز (3,2,1), ثم جمعت الدرجة الإجمالية لتعبر عن درجة الثقة بالنفس للمبحوثات, وقد بلغ الحد الأدنى للمدى النظرى للثقة بالنفس 8 درجات, وحده الأعلى 24 درجة, وعليه تم تقسيم المبحوثات وفقاً لمستوى ثقتهن بأنفسهن إلى ثلاث فئات هى: مُنخفض, ومُتوسط, ومُرتفع.

9- الطموح: تم قياسه باستقصاء رأى المبحوثات على 8 عبارات تعكس مدى رغبتهن وتطلعاتهن إلى تحسين مستواهن وهى: أجتهد دائماً لكى أحسن من مستوى معيشتى، واستمر فى الكفاح والبحث عن فرص جديدة فى العمل، وأتطلع أن أكون من القيادات المحلية فى قريتى، وأعيش دون أن أعرف الهدف من هذه الحياة، وأحب أسأل عن كل جديد فى الحياة وأطبقه، وأشعر بأن نجاحى فى عملى هو سر سعادتى فى الحياة، وأشعر بأن لى دور هام فى الحياة وأساهم فى بناء وتقدم مجتمعى، وأخطط جيداً من أجل مستقبل أفضل لى ولأولادى. وذلك على ذات المقياس السابق, ثم جمعت الدرجة الإجمالية لتعبر عن درجة الطموح للمبحوثات, وقد بلغ الحد الأدنى للمدى النظرى للطموح 8 درجات, وحده الأعلى 24 درجة, وعليه تم تقسيم المبحوثات وفقاً لمستوى طموحهن إلى ثلاث فئات هى: مُنخفض, ومُتوسط, ومُرتفع.

القسم الثانى: تحديد درجة الاستبعاد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمبحوثات من الريفيات: وتم قياسه من خلال استقصاء رأى المبحوثات على مجموعة من العبارات عددها 48 موزعة على مؤشرات قياس الاستبعاد المجتمعى بواقع 16 عبارة لكل مؤشر وهى: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى, وذلك على مقياس يتكون من ثلاث فئات هى: موافقة, وإلى حد ما, وغير موافقة, وأعطيت الاستجابات على الترتيب الدرجات (3, 2, 1), وبعد ذلك جمعت الدرجة الإجمالية للتعبير عن درجة الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات بمنطقة البحث, وتم تقسيم المبحوثات وفقاً للمدى الفعلى لمستوى استبعادهن المجتمعى إلى ثلاث فئات هى: مُنخفض, ومُتوسط, ومُرتفع.

القسم الثالث: ويتضمن معرفة أسباب استبعاد المبحوثات مجتمعياً بمنطقة البحث, وكذلك مقترحاتهن من أجل عدم استبعادهن المجتمعى, وقد طلب من كل مبحوثة الإستجابة عن رأيها فى وجود كل سبب بنعم أو لا، وأعطيت الأرقام (1 ، صفر) للترميز فقط, وقد اتبع فى المقترحات نفس الأسلوب الذى اتبع فى الأسباب.

وبعد استكمال بناء الإستبيان على هذا النحو عرض فى الصورة الأولية له على عدد من المحكمين (الصدق الظاهرى للاستبيان) فى مجال المجتمع الريفى والإرشاد الزراعى, وبناء على نتائج هذا التحكيم استبعدت العبارات التى حصلت على أقل من 80% من الحد الأقصى للصلاحية، وذلك لضمان توفر مستوى مرتفع من الصلاحية.

وبعد ذلك تم إجراء اختبار مبدئى للإستمارة على 40 مبحوثة (خارج عينة البحث) من قريتى (طليا, وسمادون), وذلك للتأكد من صلاحية عبارات الإستمارة، وسهولة فهمها من جانب المبحوثات, بالإضافة إلى الإعتماد على هذه البيانات فى اختبار ثبات الإستبيان وذلك من خلال إجراء اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ لعبارات كل مؤشر من مؤشرات قياس الاستبعاد المجتمعى, وبلغت 0,865, 0,843, 0,822, وجميعها قيم أكبر من (0,60) مما يعنى ذلك أن المقاييس المستخدمة فى البحث صالحة للاستخدام فى أغراض البحث العلمى.

4- جمع البيانات:

بعد الانتهاء من الاختبار المبدئى لاستمارة الإستبيان، واجراء اختبارات الصدق والثبات عليها، والوصول بها إلى الصورة النهائية لها، جمعت البيانات النهائية خلال شهرى أبريل, ومايو من العام 2025م بمساعدة بعض السيدات اللاتى تم تدريبهن على الاستمارة جيداً, وذلك عن طريق المقابلة الشخصية لهن مع المبحوثات بمنطقة البحث.

وبعد إتمام جمع البيانات وترميزها تم إدخالها فى الحاسب الآلى لتحليلها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الإجتماعية (SPSS)، هذا وقد تم تحليل البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وأيضاً المتوسط المرجح، ومعامل الإرتباط البسيط، واختبار مربع كاى, ومعامل فاى.

5- توصيف عينة البحث:

تبين من جدول (3) أن منوال سن المبحوثات من الريفيات يقع فى الفئة العمرية (33- 40 سنة) بنسبة 50,2%, وأن ما يزيد قليلاً على خُمسيهن (45%) حاصلين على مؤهل متوسط, وأن ما يقرب قليلاً من ثلاثة أخماسهن (56,4%) يعملن بمهنة غير زراعية, وأن ما يزيد قليلاً على نصفهن (55,2%) يعيشن فى أسر عدد أفرادها متوسط, وأن ما يقرب قليلاً من نصف المبحوثات (46,6%) دخلهن الشهرى متوسط, وأن ما يزيد قليلاً على نصفهن (53,2%) إنفتاحهن الثقافى مرتفع, وأن ما يقرب قليلاً من ثلاثة أخماسهن (56,7%) تماسكهن الأسرى مرتفع, وأن ما يزيد قليلاً على ثلاثة أخماسهن (61,9%) ثقتهن بأنفسهن مرتفعة, وأن ما يزيد قليلاً على نصف المبحوثات (54,5%) طموحهن متوسط.

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات من الريفيات وفقاً لمتغيراتهن المستقلة المدروسة.

المتغيرات المستقلة	عدد	%	المتغيرات المستقلة	عدد	%
1- السن:			6- الإنفتاح الثقافى:		
25 - 32 سنة.	34	9,0	إنفتاح ثقافى منخفض (6 – 11 درجة).	33	8,7
33 - 40 سنة.	191	50,2	إنفتاح ثقافى متوسط (12 – 18 درجة).	145	38,1
41 - 48 سنة.	155	40,8	إنفتاح ثقافى مرتفع (19 – 24 درجة).	202	53,2
2- الحالة التعليمية:					
أمية.	19	5,0			
تقرأ وتكتب.	28	7,3	7- التماسك الأسرى:		
ابتدائية.	34	9,0	تماسك أسرى منخفض (8 – 15 درجة).	47	12,3
اعدادية.	37	9,8	تماسك أسرى متوسط (16 – 24 درجة).	118	31,0
مؤهل متوسط.	171	45	تماسك أسرى مرتفع (25 – 32 درجة).	215	56,7
مؤهل فوق المتوسط.	47	12,3			
مؤهل عالى.	44	11,6			
3- الحالة العملية:			8- الثقة بالنفس:		
لا تعمل.	85	22,3	ثقة بالنفس منخفضة (8 – 12 درجة).	11	2,9
تعمل بمهنة غير زراعية.	214	56,4	ثقة بالنفس متوسطة (13 – 18 درجة).	134	35,2
تعمل بمهنة زراعية.	81	21,3	ثقة بالنفس مرتفعة (19 – 24 درجة).	235	61,9
4- عدد أفراد الأسرة:			9- الطموح:		
أسرة صغيرة (3 – 4 أفراد).	94	24,8	طموح منخفض (8 – 12 درجة).	17	4,5
أسرة متوسطة (5 – 7 أفراد).	210	55,2	طموح متوسط (13 – 18 درجة).	207	54,5
أسرة كبيرة (8 – 10 أفراد).	76	20	طموح مرتفع (19 – 24 درجة).	156	41,0
5- الدخل الشهرى للأسرة تقريباً:					
منخفض من 4000 جنيه – أقل من 7500 جنيه.	118	31,0			
متوسط من7500 جنية – أقل من11000 جنيه.	177	46,6			
مرتفع من 11000 جنية – إلى 14500 جنية.	85	22,4			

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان.

النتائج والمناقشات

أولاً: الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات:

تضمن الاستبعاد المجتمعى ثلاثة مؤشرات هى: الاستبعاد الاجتماعى, والاستبعاد الاقتصادى, والاستبعاد السياسى, وجاءت استجابات المبحوثات على عبارات قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات كما يلى:-

1- الاستبعاد الاجتماعى:

تشير نتائج جدول (4) أن استجابات المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاجتماعى مرتبة ترتيباً تنازلياً بناءاً على المتوسط المرجح جاءت كما يلى: جاء فى المرتبة الأولى عبارة: ماينفعش البنت تقول رأيها فى أى حاجة بمتوسط مرجح قدره 1,57 درجة من ثلاثة درجات, ويليها بقية العبارات وفقاً للترتيب المبين أمام كل عبارة.

كما تبين أن المتوسط المرجح الإجمالى لدرجة موافقة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاجتماعى قد بلغ 1,37 درجة, وهو ما يعنى أن موافقة المبحوثات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاجتماعى كانت أقل من المتوسط.

جدول 4.المتوسط المرجح لموافقة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاجتماعى.

م	العبارات	المتوسط المرجح	الرتبة
1	أسمع كلام أبويا لو قال لازم تسيبى التعليم علشان تساعدى والدتك فى البيت.	1,48	6
2	أهلى مكانوش بيهتموا بتعليم البنات زى ما بيعلموا الصبيان.	1,26	13
3	ظروفنا ماتسمحش أننا نصرف على تعليم الصبيان والبنات.	1,36	11
4	أمى قالتلى إن البنت مالهاش غير بيتها وجوزها.	1,20	14
5	اتجوزت بدرى واضطريت أطلع من المدرسة.	1,43	9
6	جوزى رافض أشارك فى العمل التطوعى وتنمية المجتمع.	1,54	3
7	البنت لما تمرض يعالجوها بالوصفات البلدية.	1,47	7
8	مفيش تأمين صحى على البنات فى الريف.	1,49	5
9	أشعر بالوحدة بين أهلى وناسى.	1,52	4
10	جوزى مانعنى من زيارة أقاربى.	1,55	2
11	ماينفعش البنت تقول رأيها فى أى حاجة.	1,57	1
12	أهلى رافضين أشارك فى أى عمل يخص القرية.	1,38	10
13	مابيقبلوش ستات فى الجمعيات الخيرية.	1,45	8
14	لا أعتمد على نفسى فى ممارسة كل أمور حياتى اليومية.	1,19	15
15	أهلى رافضين أشارك فى حل المشكلات الموجودة فى القرية.	1,32	12
16	مش بشارك فى أى مناسبة اجتماعية.	0,83	16
	المتوسط المرجح الإجمالى	1,37	

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان

وبتوزيع المبحوثات من الريفيات وفقاً لدرجة موافقتهن الإجمالية على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاجتماعى على ثلاث فئات تبين من نتائج (جدول 5) أن ما يقرب قليلاً من ثلاثة أخماس المبحوثات (56,4%) تقع فى فئة المستوى المنخفض للاستبعاد الاجتماعى, وأن ما يقرب قليلاً من ثُلثهن (31,3%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد الاجتماعى متوسط, وأن أقل نسبة منهن (12,3%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد الاجتماعى مرتفع.

جدول 5. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات من الريفيات وفقاً لمستوى موافقتهن على عبارات قياس مؤشرات الاستبعاد المجتمعي.

المستوى	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالى	
المؤشرات	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- الاستبعاد الاجتماعى.	214	56,4	119	31,3	47	12,3	380	100
2- الاستبعاد الاقتصادى.	115	30,3	204	53,7	61	16,0	380	100
3- الاستبعاد السياسى.	37	9,8	112	29,4	231	60,8	380	100
الاستبعاد المجتمعى إجمالا.	122	32,1	145	38,1	113	29,8	380	100

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان

ويتضح من هذه النتائج إجمالاً أن مستوى موافقة المبحوثات على الاستبعاد الاجتماعى منخفض, وقد يرجع ذلك إلى التمييز الذى يحدث داخل الأسرة الريفية بين الذكور والإناث فى التعليم, وإلى تزويج الإناث فى سن مبكر, وكذلك ضعف مشاركتهن الاجتماعية بسبب تسلط بعض الأزواج, وأيضاً العادات والتقاليد التى تعيب على المرأة الخروج من منزلها إلا للضرورة القصوى.

2- الاستبعاد الاقتصادى:

أوضحت نتائج جدول (6) أن استجابات المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاقتصادى مرتبة ترتيباً تنازلياً بناءاً على المتوسط المرجح جاءت كما يلى: جاء فى المرتبة الأولى عبارة: معنديش أى أرض زراعية بأسمى بمتوسط مرجح قدره 2,25 درجة من ثلاثة درجات, ويليها بقية العبارات وفقاً للترتيب المبين أمام كل عبارة.

جدول 6. المتوسط المرجح لاستجابة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاقتصادى.

م	العبارات	المتوسط المرجح	الرتبة
1	اسرتى ترفض خروجى للعمل.	1,89	5
2	زوجى بيخلينى أشتغل معه فى الحقل.	2,09	3
3	محدش بيردى يشغلنى علشان معايا أولاد.	1,72	11
4	بشتغل بالأجرة عند الناس علشان مفيش شغل تانى.	1,68	13
5	مفيش وظيفة مناسبة ليا علشان مش متعلمة.	2,15	2
6	معنديش القدرة على إقامة مشروع صغير.	1,75	9
7	ليس لدى حرية التصرف فى دخلى.	1,87	6
8	دخلى كله بياخدوا زوجى ومعرفش عنه حاجة.	1,53	15
9	ماينفعش البنت تورث فى العيلة وتطلع الأرض بره.	1,81	7
10	أملاكى كلها مع جوزى بيتصرف فيها هو.	1,65	14
11	مصروف البيت مع جوزى لما بنحتاج حاجة نطلبها منه.	2,05	4
12	لا أستطيع تخصيص جزء من الدخل للإنفاق على خصوصياتى.	1,80	8
13	معنديش أى أرض زراعية بأسمى.	2,25	1
14	مفيش سكن خاص ليا لو جوزى طلقنى.	1,73	10
15	معنديش أى مصدر دخل ليا والمعايش بقت صعبة.	1,71	12
16	معنديش القدرة على إشباع كل احتياجاتى الشخصية.	1,50	16
	المتوسط المرجح الإجمالى	1,82	

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان

كما تبين أن المتوسط المرجح الإجمالى لدرجة موافقة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاقتصادى قد بلغ 1,82 درجة, وهو ما يعنى أن موافقة المبحوثات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاقتصادى كانت أعلى من المتوسط.

وبتوزيع المبحوثات من الريفيات وفقاً لدرجة استجابتهن الإجمالية على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد الاقتصادى على ثلاث فئات تبين من نتائج (جدول 5) أن ما يزيد قليلاً على نصف المبحوثات (53,7%) تقع فى فئة المستوى المتوسط للاستبعاد الاقتصادى, وأن ما يقرب قليلاً من ثُلثهن (30,3%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد الاقتصادى منخفض, وأن أقل نسبة منهن (16,0%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد الاقتصادى مرتفع.

ويتضح من هذا إجمالاً أن مستوى استجابة المبحوثات على الاستبعاد الاقتصادى متوسط, وربما يرجع ذلك إلى عدم توفر فرص العمل الدائمة والمناسبة لهن والتى تناسب مستوياتهن التعليمية, وكذلك قد يرجع إلى سيطرة أزواجهن على دخولهن البسيطة وعدم قدرتهن على التصرف فيها مما يؤدى إلى ضعف القدرة على إشباع احتياجاتهن الشخصية, وضعف القدرة المالية لدى غالبتهن.

3- الاستبعاد السياسى:

أظهرت نتائج جدول (7) أن استجابات المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد السياسى مرتبة ترتيباً تنازلياً بناءاً على المتوسط المرجح جاءت كما يلى: جاء فى المرتبة الأولى عبارة: الترشيح فى الانتخابات محتاج فلوس كتير بمتوسط مرجح قدره 2,65 درجة من ثلاثة درجات, ويليها بقية العبارات وفقاً للترتيب المبين أمام كل عبارة.

كما تبين أن المتوسط المرجح الإجمالى لدرجة موافقة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد السياسى قد بلغ 2,36 درجة, وهو ما يعنى أن موافقة المبحوثات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد السياسى كانت مرتفعة.

جدول 7. المتوسط المرجح لاستجابة المبحوثات من الريفيات على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد السياسى.

م	العبارات	المتوسط المرجح	الرتبة
1	عيب إن الست تترشح فى المجلس المحلى.	2,38	10
2	الناس بترفض تدى صوتها لأى ست مترشحة فى الانتخابات.	2,34	11
3	الرجالة هى المسيطرة على المجلس المحلى.	2,55	4
4	عيب أترشح قصاد الرجالة فى القرية.	2,40	9
5	الترشيح فى الانتخابات محتاج فلوس كتير.	2,65	1
6	لا يتم دعوتى لحضور المؤتمرات والندوات السياسية.	2,59	2
7	الأحزاب السياسية تتجاهل عضوية النساء.	2,50	6
8	العادات والتقاليد بتمنع المشاركة فى الأحزاب والحياة السياسية.	2,57	3
9	أهلى بيرفضوا إنى أدلى بصوتى فى الانتخابات.	2,53	5
10	أهلى مش بيشجعونى أنضم لأى حزب سياسى.	2,15	14
11	ماعنديش وقت أضيعه فى السياسة.	2,47	7
12	جوزى يعارض مشاركتى فى الأحزاب السياسية.	2,42	8
13	مش بهتم بإقناع أهلى وأصدقائى وجيرانى بالمشاركة فى العملية الانتخابية.	2,26	12
14	مش بشغل بالى بالسياسة والأحزاب.	2,21	13
15	كفاية عليا شغل البيت مبقدرش أروح أدى صوتى.	1,95	15
16	جوزى بيقول إن الانتخابات دى تضييع للوقت.	1,85	16
	المتوسط المرجح الإجمالى	2,36	

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان

وبتوزيع المبحوثات من الريفيات وفقاً لدرجة استجابتهن الإجمالية على عبارات قياس مؤشر الاستبعاد السياسى على ثلاث فئات تبين من نتائج (جدول 5) أن حوالى ثلاثة أخماس المبحوثات (60,8%) تقع فى فئة المستوى المرتفع للاستبعاد السياسى, وأن ما يقرب قليلاً من ثُلثهن (29,4%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد السياسى متوسط, وأن أقل نسبة منهن (9,8%) مستوى استجابتهن على الاستبعاد السياسى منخفض.

ويتضح من هذه النتائج إجمالاً أن مستوى استجابة المبحوثات على الاستبعاد السياسى مرتفع, وربما يرجع ذلك إلى عدم قدرة المرأة على المشاركة السياسية, وعدم الإهتمام بدعوتهن لحضور المؤتمرات والندوات السياسية, وكذلك عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة أو الثقة فى قدرتها السياسية على خوض المعارك الإنتخابية, وأيضاً عدم اهتمامهن بالقضايا والموضوعات السياسية بالمجتمع بدرجة كافية.

4- الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات إجمالاً:

تم تحديد الدرجة الإجمالية للاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات من خلال جمع درجات المبحوثات من المؤشرات الثلاث المدروسة, وتوزيع المبحوثات وفقاً للدرجة الإجمالية إلى ثلاث فئات.

حيث تشير النتائج (جدول 5) أن حوالى خُمسين المبحوثات (38,1%) مستوى الاستبعاد المجتمعى إجمالاً لديهن متوسط, وأن حوالى ثُلثهن (32,1%) مستوى الاستبعاد المجتمعى إجمالاً لديهن منخفض, وأن أقل نسبة منهن (29,8%) مستوى الاستبعاد المجتمعى إجمالاً لديهن مرتفع.

ويتضح من هذه النتائج بصفة عامة أن مستوى الاستبعاد المجتمعى للمبحوثات من الريفيات إجمالاً متوسط, وهى نتيجة منطقية لانخفاض مستوى الاستبعاد الاجتماعى, ولتوسط مستوى الاستبعاد الاقتصادى, ولارتفاع مستوى الاستبعاد السياسى.

ثانياً- العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات من الريفيات وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً:-

ينص الفرض الإحصائى على أنه "لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وهى: السن, والحالة التعليمية, والحالة العملية, وعدد أفراد الأسرة, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والانفتاح الثقافى, والتماسك الأسرى, والثقة بالنفس, والطموح, وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً".

ولاختبار صحته تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون بالنسبة للمتغيرات ذات النوع الكمى المتصل وهى (السن, وعدد أفراد الأسرة, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والانفتاح الثقافى, والتماسك الأسرى, والثقة بالنفس, والطموح), وحساب مربع كاى للمتغيرات الأخرى ذات النوع الإسمى وهى (الحالة التعليمية, والحالة العملية), وقد أوضحت النتائج جدول (8):-

- وجود علاقات ارتباطية طردية عند مستوى معنوية 0,01 بين كل من متغيرات: السن, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والتماسك الأسرى, والثقة بالنفس, والطموح للمبحوثات من الريفيات, وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً, حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط لبيرسون المحسوبة على الترتيب 0,233**, و 0,287**, و0,363**, و0,247**, و0,643**, وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية.
- وجود علاقات معنوية عند مستوى معنوية 0,01 بين كل من متغيرى: الحالة التعليمية, والحالة العملية للمبحوثات من الريفيات, وبين مستوى استبعادهن المجتمعى إجمالاً, حيث بلغت قيمتى مربع كاى المحسوبتين على الترتيب 38,152, و 12,743, وهما أكبر من نظيرتيهما الجدوليتين, ولحساب شدة هذه العلاقة لهذين المتغيرين تم حساب قيمة معامل فاى والتى بلغت 0,867**, و 0,294** على الترتيب.
- عدم وجود علاقات معنوية بين بقية المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات من الريفيات ، وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً.

جدول 8. قيم معامل الإرتباط البسيط لبيرسون, ومربع كاى لمعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات من الريفيات وبين درجة استبعادهن المجتمعى إجمالاً.

م	المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الارتباط البسيط لبيرسون	قيمة مربع كاى	قيمة phi
1	السن.	0,233**		
2	الحالة التعليمية.		38,152**	0,867**
3	الحالة العملية.		12,743**	0,294**
4	عدد أفراد الأسرة.	0,088		
5	الدخل الشهرى للأسرة تقريباً.	0,287**		
6	الانفتاح الثقافى.	0,043		
7	التماسك الأسرى.	0,363**		
8	الثقة بالنفس.	0,247**		
9	الطموح.	0,643**		

* معنوية عند مستوى 0,05 ** معنوية عند مستوى 0,01

وبناءً على هذا فإنه لم يمكن رفض الفرض الإحصائى كلياً, بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنويتها وهى: السن, والحالة التعليمية, والحالة العملية, والدخل الشهرى للأسرة تقريباً, والتماسك الأسرى, والثقة بالنفس, والطموح, وإمكانية قبول الفرض البحثى المقابل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ثالثاً- رأى المبحوثات فى أسباب استبعادهن المجتمعى:

تبين من النتائج جدول (9) أن أهم الأسباب التى تواجه المبحوثات من الريفيات وتؤدى إلى استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث هى: النظر إلى المرأة الريفية على أنها أداة للإنجاب والتربية, واحتلت المرتبة الأولى بنسبة موافقة 95,7% من المبحوثات, ويليها بقية الأسباب وفقاً للترتيب المبين أمام كل سبب.

ولا شك أن وجود هذه الأسباب التى تواجه المبحوثات من الريفيات وتؤدى إلى استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث, يتطلب زيادة إهتمام المسئولين والمهتمين بتنمية المجتمع الريفى للعمل على مواجهتها حتى يقل مستوى الاستبعاد المجتمعى لهذه الفئة من المجتمع المصرى بصفة عامة والريفى بصفة خاصة.

جدول 9. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات من الريفيات وفقاً لرأيهن فى أسباب استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث.

م	المعوقات	التكرارات	%	الترتيب
1	عدم الاهتمام بتعليم البنات مثل الصبيان فى الريف.	321	84,4	8
2	نقص المهارات والتدريب المقدم للمرأة الريفية.	328	86,3	7
3	ضعف دور الدولة فى رعاية المرأة الريفية.	355	93,4	2
4	النظر إلى المرأة الريفية على أنها أداة للإنجاب والتربية.	364	95,7	1
5	تفضيل العمالة من الرجال على النساء فى الريف.	317	83,4	9
6	انخفاض أجور النساء العاملات مقارنة بالرجال.	277	72,8	13
7	الزواج المبكر للإناث فى الريف.	271	71,3	14
8	عدم الاهتمام بمشاركة المرأة الريفية فى العمل السياسى.	336	88,4	5
9	عدم الاهتمام بدعوة المرأة الريفية لحضور المؤتمرات والندوات السياسية.	348	91,5	3
10	صعوبة انضمام المرأة الريفية لأى حزب سياسى.	334	87,8	6
11	انخفاض متوسط الدخل الشهرى للمرأة الريفية.	285	75,0	12
12	نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية.	321	84,4	8م
13	عدم إحترام حق المرأة الريفية فى العمل والتوظيف.	341	89,7	4
14	النظرة السلبية من المجتمع نحو المرأة الريفية.	334	87,8	6م
15	عدم تقبل أهل القرية لرأى ومشورة المرأة الريفية.	306	80,5	11
16	عدم إحترام بعض أفراد المجتمع لحق المرأة الريفية فى المشاركة الاجتماعية.	310	81,5	10
17	ضعف دور وسائل الإعلام فى توعية المجتمع بحقوق المرأة الريفية.	348	91,5	3م

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان.

رابعاً: مقترحات المبحوثات من الريفيات من أجل عدم استبعادهن المجتمعى:

تشير النتائج جدول (10) أن أهم مقترحات المبحوثات من الريفيات من أجل عدم استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث هى: اهتمام الدولة برعاية المرأة الريفية, واحتل هذا المقترح المرتبة الأولى بنسبة موافقة 91,3% من المبحوثات, ويليها بقية المقترحات وفقاً للترتيب المبين أمام كل مقترح.

جدول 10. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات من الريفيات وفقاً لمقترحاتهن من أجل عدم استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث.

م	المقترحات	التكرارات	%	الترتيب
1	زيادة الاهتمام بتعليم البنات مثل الصبيان فى الريف.	308	81,0	7
2	تحسين المهارات والتدريب المقدم للمرأة الريفية.	333	87,6	2
3	اهتمام الدولة برعاية المرأة الريفية.	347	91,3	1
4	تغيير النظرة إلى المرأة الريفية على أنها ليست أداة للإنجاب والتربية فقط.	324	85,2	3
5	تخصيص نسبة للإناث فى فرص العمل بالريف.	318	83,6	6
6	رفع أجور النساء العاملات مقارنة بالرجال.	287	75,5	9
7	تشديد عقوبة الزواج المبكر للإناث فى الريف.	320	84,2	5
8	إتاحة الفرصة للمرأة الريفية للمشاركة فى العمل السياسى.	276	72,6	11
9	السماح للمرأة الريفية لحضور المؤتمرات والندوات السياسية.	324	85,2	3م
10	السماح للمرأة الريفية للإنضمام لأى حزب سياسى.	304	80,0	8
11	رفع متوسط الدخل الشهرى للمرأة الريفية.	308	81,0	7م
12	إتاحة فرص عمل مناسبة أمام المرأة الريفية.	264	69,4	13
13	إحترام حق المرأة الريفية فى العمل والتوظيف.	323	85,0	4
14	تغيير النظرة السلبية للمجتمع تجاه المرأة الريفية.	320	84,2	5م
15	رفع الوعى المجتمعى لأهمية تقبل الرأى والمشورة من المرأة الريفية.	271	71,3	12
16	احترام المجتمع لحق المرأة الريفية فى المشاركة الاجتماعية.	281	73,9	10
17	زيادة دور وسائل الإعلام فى توعية المجتمع بحقوق المرأة الريفية.	318	83,6	6م

ن = 380 مبحوثة المصدر: استمارة الإستبيان

وعلى هذا يتضح أن هذه المقترحات تقدم فى معظمها حلولاً واقعية ويمكن تنفيذها لمواجهة الأسباب التى تقابل المبحوثات من الريفيات وتؤدى إلى استبعادهن المجتمعى, ولا شك أن العمل من قبل المسئولين لتنفيذ هذه المقترحات سوف يقلل مستوى الاستبعاد المجتمعى لهؤلاء الريفيات, بما يساعد على تحقيق التنمية فى المجتمع المصرى بصفة عامة, والريفى منه بصفة خاصة.

توصيات البحث:

إستناداً على ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن التوصية بما يلى:

1- نظراً لما أظهرته نتائج البحث من أن مستوى الاستبعاد الاقتصادى للمرأة الريفية متوسط, لذا يوصى البحث بقيام وزارة الشئون الاجتماعية بوضع برامج دعم لتحسين المستوى الاقتصادى للمرأة الريفية بالتعاون مع الوزارات الأخرى, وضرورة العمل على التمكين الاقتصادى لها من خلال توفير برامج اقتصادية تستهدف بالدرجة الأولى توفير فرص عمل مناسبة للمرأة, وكذلك قيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بتوفير التمويل اللازم والتسهيلات الائتمانية لكى تستطيع المرأة الريفية إقامة مشروعات صيرة ومتناهية الصغر تساعدها على تحسين الأوضاع الاقتصادية لها ولأسرتها.

2- نظراً لما أظهرته نتائج البحث من أن مستوى الاستبعاد السياسى للمرأة الريفية مرتفع, لذا يوصى البحث بضرورة العمل على التمكين السياسى للمرأة الريفية

من خلال برامج توعية مجتمعية بأهمية الدور السياسى للمرأة, وتشجيع المرأة على المشاركة السياسية بكل أشكالها, ومحاربة بعض العادات والتقاليد السلبية التى تعوق المشاركة السياسية للمرأة.

3- نظراً لما أظهرته النتائج من أن أهم الأسباب التى تواجه المبحوثات من الريفيات وتؤدى إلى استبعادهن المجتمعى بمنطقة البحث هى: النظر إلى المرأة الريفية على أنها أداة للإنجاب والتربية, لذا يوصى البحث بضرورة التوعية المجتمعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتغيير نظرة المجتمع تجاه المرأة الريفية ودورها الفاعل فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وإسهامها فى التنمية, وتحسين أوضاع المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة.

4- ضرورة تبنى المؤسسات المهتمة بقضايا المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة لما يتوصل إليه الباحثون الأكاديميون من نتائج فى البحوث والدراسات التى ينجزونها, لأن الواقع أثبت أن الأساليب العلمية والنتائج العلمية على درجة عالية من الأهمية فى رسم السياسات وإعداد البرامج فى كل مجالات الحياة الإنسانية.

المراجع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر 2024, النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت, إصدار يوليو 2024.

الديب, هدى أحمد, ومحمود عبد العليم محمد سليمان، مخاطر الاستبعاد على الدولة والمجتمع-تحليل سوسيسولوجى, مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ديسمبر 13- 14, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادى, 2015.

الرامخ, السيد محمد, تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعى والتمكين: دراسة إستطلاعية لأوضاع المرأة الريفية فى مصر ، كلية الأداب, جامعة الاسكندرية, 2012.

السيد, صفاء عبدالنبى, نحو بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم, مجلة كلية الزراعة, جامعة الفيوم, مجلد 37, عدد 4, القاهرة, 2023.

الضبع ، ماهر عبد العال, مؤشرات تهميش المرأة فى المجتمع المصرى- دارسة ميدانية، مجلة النوع الاجتماعى والتنمية، عدد 5, مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن, 2011.

العزبى، محمد ابراهيم، المشاركة الشعبية فى المجتمع المحلى، دراسات فى التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية, 1999.

جون هيلز، الاستبعاد الاجتماعى محاولة للفهم, ترجمة وتقديم محمد الجوهرى، عالم المعرفة، الكويت، العدد 344, 2007.

حنين, ماهر, سوسيولوجيا الهامش في زمن كورونا الخوف، الهشاشة, الانتظارات، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية, تونس, 2020.

رمضان، نوار طلعت, مؤشرات اقصاء المرأة المهمشة فى المجتمع المصرى- دارسة ميدانية فى ضوء مفهوم التمكين، مجلة كلية الآداب، عدد 58, جامعة المنصورة, 2016.

عاشور, بدرة, وأحمد فريجة, مظاهر الاستبعاد الاجتماعى: دارسة نظرية, مجلة علوم الإنسان والمجتمع, المجلد 08, العدد 02, جامعة بسكرة, الجزائر, 2019.

عبدالحافظ, محمد محمد اسماعيل, بعض خصائص الريفيون المستبعدون اجتماعياً وعلاقتها بمستوى مشاركتهم المجتمعية: دراسة ميدانية بإحدى الوحدات الاجتماعية الريفية بمحافظة أسيوط, مجلة كلية الزراعة, جامعة الأزهر - أسيوط, مجلد 4, عدد 45, 2014.

عبدالعزيز, محمد عطا أحمد، دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، عدد 55، 2021.

عياد، هاني جرجس, الاستبعاد الاجتماعى, المنتدى العربى للعلوم الاجتماعية والإنسانية: 20 أيلول/سبتمبر, 2014.

غزال, إيناس محمد فتحى, الاستبعاد الاجتماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فى المجتمع المصرى: دراسة سوسيولوجية على عينة من النساء المعيلات فى مدينة الإسكندرية, حوليات آداب عين شمس, المجلد 43, 2015.

غيث, محمد عاطف, قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية, مصر, 2006.

كشك, حنان محمد عاطف, مظاهر وآليات تهميش المرأة الريفية وانعكاساتها على التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على عينة من النساء بريف المنيا, مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 346, عدد 96, 2023.

مختار, عمرو, ومصطفى صلاح, أثر الاستبعاد والتهميش الاجتماعى على الاستقرار الداخلى, المركز العربى للبحوث والدراسات, 2021.

Frota, Luis: Addressing the multi- dimensional factors of social exclusion, STEP Programme ILO Social Security Department Turin 27 November,2007.

Krejcie, R.V., and Morgan, D. W. Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, F 30, PP. 607-610. College Station, Burham, North Carolina, U.S.A, 1970.

Lakshmanasamy, T. How Deep is Caste Discrimination and Social Exclusion?: Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalits.Indian Journal of Dalit and Tribal Studies and Action: vol 1, no 3, 2013.

Peace, R. Social Exclusion a Concept in Need of Definition? Social Policy Journal of New Zealand . Issue 16, 2001.

Social Exclusion of Rural Women in Some Villages of Ashmoun District, Menoufia Governorate.

Fadel, M. A. R. and H. A. Elhalwany

Rural Society and Agri extension Dept., Fac. Agric., El- Azhar Univ., Egypt

ABSTRACT

The study aimed to determine the degree of social exclusion of the female respondents through the following studied dimensions: social exclusion, economic exclusion, and political exclusion. It also sought to understand their opinions on the reasons for their social exclusion and their suggestions for preventing their social exclusion. It also sought to determine the relationship between the independent variables studied for the female respondents and their overall degree of social exclusion. The study was conducted on a sample of 380 individuals in selected villages in Ashmoun District, Menoufia Governorate. Final data was collected during April and May of 2025. It was then transcribed and analyzed using appropriate statistical tools using SPSS. important results were as follows: About two-fifths of the female respondents (38.1%) had an average level of overall social exclusion. The most important reasons for the social exclusion of rural women in the research area were: the perception of rural women as tools for childbearing and raising children. The most important suggestions made by the female respondents to prevent their social exclusion in the research area were: the state's interest in caring for rural women. Significant relationships were also found at a significance level of 0.01 between the following variables: age, educational status, employment status, approximately monthly household income, self-confidence, ambition, and family cohesion of the rural female respondents, and their overall degree of social exclusion

Keywords: social exclusion, economic exclusion, political exclusion, rural women.